تخريجُ حديثِ

مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ المَطَرِ

ودراسةُ طُرُقِه

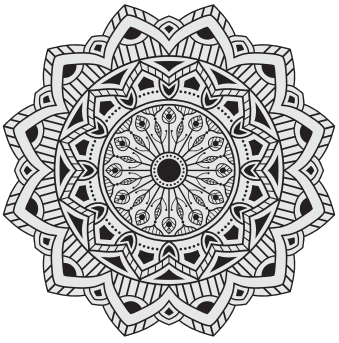

كتبه:

مُـؤمِنُ المِشْتَاوِيُّ

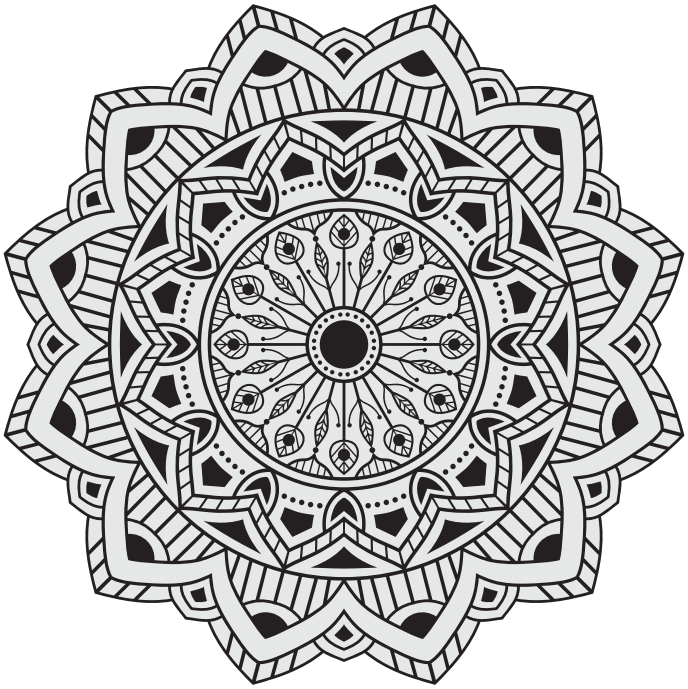

التنسيق والإخراج الفنـــي:
عبد الرحمن عدنان
AbdurrahmanAdnan

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
المبحث الأول: طُرُق الحديث عن الحسن البصري رحمه الله	١٠
فصلٌ: في بيانِ الاختلاف على ثابتٍ البُنَاني	١٢
فصلٌ: في بيانِ الاختلاف على يونس بن عُبَيد	١٩
فصلٌ: في دراسةِ الاختلافِ على الحسن البصري	٢١
المبحث الثاني: بقيَّةُ طُرُقِ الحديثِ عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه	٢٥
المبحث الثالث: بقيَّةُ طُرُقِ الحديثِ عن عمَّار بن ياسر رضي الله عنهما	٣٠
المبحث الرابع: بقيَّةُ طُرُقِ الحديثِ عن عمران بن حُصَيْن رضي الله عنه	٣٥
المبحث الخامس: حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه	٣٦
المبحث السادس: حديثُ عبد الله بن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنهما	٣٩
المبحث السابع: حديثُ عبد الله بن عمروٍ رضي الله عنهما	٤١
المبحث الثامن: مُرسَلُ عمرو بن عثمان بن عَفَّان رحمه الله	٤٢
المبحث التاسع: خلاصةُ الحُكْمِ على الحديث	٤٤
ملحقٌ فيه: أهَمُّ الفوائد المستخرَجة من دراسة الحديث	٥٠

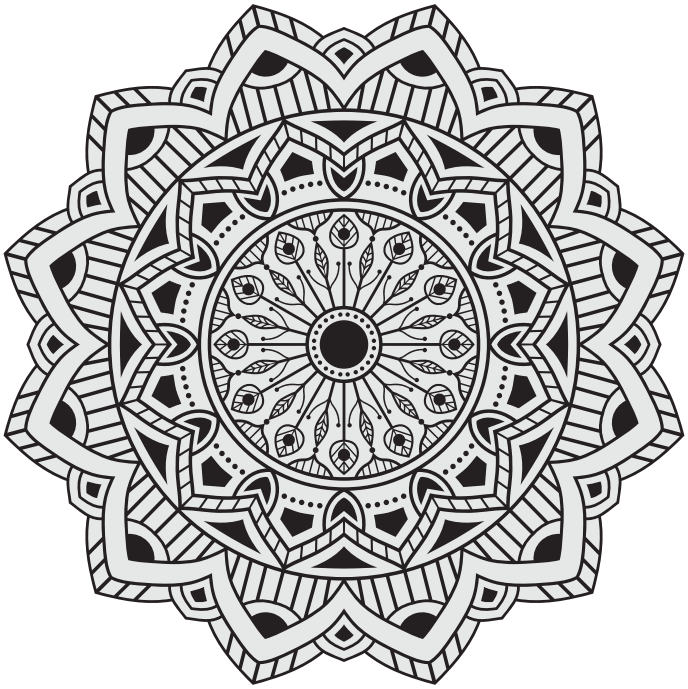

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أمَّا بعدُ:

فهذه رسالةٌ في تخريجِ حديث «**مَثَلُ أُمَّتي مَثَلُ المَطَر؛ لا يُدرَى أَوَّلُهُ خيرٌ أو آخِرُه**»، ودراسةِ طرقه، مع الاختصار في عَرضِها وعَزْوِها إلى مصادرها، فلا أعزو طريقًا إلى أكثر من مصدرين أو ثلاثة إلا لحاجةٍ أو فائدة، وأختصر أحوال الرواة -في الغالب- مع الإحالة إلى مصادر تراجمهم.

وأسانيد هذا الحديث كثيرةٌ متشعِّبةٌ، وقعَ فيها اختلافٌ كثيرٌ، حتى إن الحافظ ابن حجر رحمه الله جمعها وتكلَّمَ عليها في جُزءٍ مستقل، كما ذكر تلميذُه الحافظ السخاوي رحمه الله[1].

والباحث المدقِّق في طُرُق هذا الحديث يُرجَى له -بعون الله تعالى وتوفيقه- أن يَخرُجَ بفوائد منهجيةٍ كثيرة، وكذلك الأمر في نظائره مِن الأحاديث التي تَكثُر أسانيدُها ويختلف رواتُها فيها؛ فإنَّ دراستَها دراسةً متأنِّيةً تُفيد الباحث مِن مَلَكات النقد والنظر ما يستعمله بعدُ في عشرات الأحاديث الأخرى. وفي هذا المعنى يقول ابن القَطَّان الفاسي رحمه الله: «فإنَّه ما مِن حديثٍ يُبحَثُ عنه حقَّ البحث، إلا ويجتمع

(١) انظر: الجواهر والدُّرَر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي (٢/ ٦٧٥).

له مِن أطرافه، وضَمِّ ما في معناه إليه، والتنبُّه لما يعارضه في جميع ما يقتضيه أو بعضِه، أو ما يعاضده، ومعرفة أحوال نَقَلَتِه وتواريخهم؛ ما يَفتَحُ له في الألف مِن الأحاديث»[1].

ومِن ثَمَّ اقترحتُ على بعض إخواني مِن طلبة العلم تخريجَ هذا الحديث ودراسةَ أسانيدِه، على أن نجتمع بعد ذلك لمدارسةِ ما ظهر لهم والتعليقِ على طُرُقِ الحديث، فكتبتُ لهم حينئذٍ مُسَوَّدَةَ هذا التخريج؛ ليكونَ اعتمادُنا عليها في المدارسة، ثم استخرتُ الله ﷻ في نَشْرِها بعد تحريرِها وإعادةِ النَّظَر فيها والزيادةِ عليها؛ رجاءَ أن ينتفعَ بها كلُّ باحثٍ حريصٍ إن شاء الله.

وأُنبِّه -قبل البدء في تخريج الحديث- على أمرٍ مهمٍّ جدًّا، وهو أنَّ الحديثَ قد تَكثُرُ طُرُقُه كثرةً ظاهرةً، وتتعدَّد مخارجُه فيما يبدو للباحث أوَّل وهلة، فإذا أراد دراستَه والحُكمَ عليه، وبدأ بجمع طُرُقِه، ونَظَرَ إلى كثرتها؛ فقد يَغلِبُ على ظَنِّه ثبوتُ الحديث، مع أنه لم يَدرُس هذه الطُّرُقَ بعدُ، ولم يَنقُدْها، ولا يدري عن أحوالها شيئًا، وإنما أوقعَ ذلك في نفسِه مجرَّدُ النظر إلى هذه الكثرة البالغة. وأخطرُ ما في ذلك أنَّ هذا الحُكمَ المُضمَر السابق سيؤثِّر -غالبًا- في نَظَرِ الباحث وسلامةِ اجتهاده؛ فإنه قد يميل -بلا تعمُّدٍ ولا شعور- إلى تأييده وإثباته.

ويُشبِهُ ذلك أن يعلمَ الباحثُ قبل دراسةِ حديثٍ معيَّنٍ أنَّ أحد المشايخ صحَّحَه أو ضعَّفَه، ويكون لهذا الشيخ في نَفْس الباحث محبَّةٌ وهيبةٌ وإجلال؛ فقد يتأثَّر بذلك نظرُ الباحث في هذا الحديث وحُكمُه عليه؛ مهابةَ أن يُخالف الشيخ الذي يُجِلُّه.

---

(١) بيان الوهم والإيهام، لابن القطان (٢/ ٨).

وعَكسُ ذلك أن يكون بين الباحث ومَن صحَّحَ الحديثَ أو ضعَّفَه مِن معاصريه خصومةٌ وعداوةٌ مثلًا؛ فهو يُحِبُّ مخالفتَه، ويتمنَّى تخطئتَه فيما ذهب إليه.

وأظهرُ مِن هذا كُلِّه: أن يكونَ في الحديث المُعيَّن ما يُؤيِّد مذهبَ الباحث، أو يُعارِضُ مذهبَ مخالِفِيه، أو فيه فضيلةٌ لبلدِه أو لعَمَلٍ يَعمَلُه؛ فربما اشتَهَتْ نفسُه تصحيحَ هذا الحديث.

قال المُعلِّمي اليماني رحمه الله: «ورُبَّما توهَّمَ أحدُهم أنه قد حصلت له غَلَبَةُ ظَنٍّ (أي: بثبوت الحديث)، وإنما حصلتْ له مِن جهةِ موافقةِ ذلك الحديث لمذهبِه أو لمقصودِه»[1].

ولا يخفى أنَّ ذلك كُلَّه ليس بأمرٍ مُطَّرِدٍ، فلا يَلزمُ أن يكونَ له تأثيرٌ دائمًا في دراسةِ الحديث والحُكم عليه، بل مجرَّد تمني ثبوت الحديث لعِظَم الثواب المشتمل عليه -مثلًا- لا إشكال فيه مِن حيث هو، وإنما يُنَبَّهُ على هذه المعاني؛ لأنها -لدقَّتِها- قد تتسرَّبُ إلى نَفْسِ الباحث، ثم تُؤثِّر في حُكمِه دون أن ينتبه، فيلوح ذلك منه في تساهُلِه أو تشدُّدِه في نقدِ الحديث.

والصواب أن يتجرَّدَ الباحثُ المجتهدُ في أيِّ مسألةٍ علميةٍ مِن أيِّ نتائج سابقة، ويُخَلِّي نفسَه من كُلِّ مؤثِّرٍ في حُكمِه ما أمكنَ، وأن ينطلقَ مِن أرضٍ سواء، فلا يكون مقصوده من دراسته للحديث أن يُصَحِّحَه أو يُضَعِّفَه، بل يكون مقصوده الحُكم عليه بما يليقُ به وَفْقَ قواعد النقد ومنهجِ أئمته، ثم ما أدَّاه إليه هذا الاجتهادُ المجرَّدُ حَكَمَ به، ولو خالَفَ ما كان يَظُنُّ سابقًا أو يتمنَّى.

(١) آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (٢/ ٣٠٠).

فليُجاهِدِ الباحثُ نفسَه في لزوم سبيل التجرُّد والإنصاف، وليحذَر الهوى؛ فإنه خفيٌّ دقيقٌ، ولا يغترَّ بظواهر الأسانيد وكثرة الطُّرُق حتى يَنقُدَها ويتبيَّن أحوالها؛ فإنَّما العبرةُ بحقائق الأشياء لا بظواهرها. وبالله ﷻ التوفيقُ.

وهذا الحديث «**مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ المَطَر؛ لا يُدرَى أَوَّلُه خيرٌ أو آخِرُه**» له طرقٌ كثيرةٌ؛ فهو مرويٌّ عن ثمانيةٍ مِن الصحابة الكرام، هم: أنس بن مالك، وعَمَّار بن ياسر، وعثمان بن عَفَّان، وأبو أيوب، وعمران بن حُصَين، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأبو هريرة؛ رضي الله عنهم جميعًا. وقد جاء أيضًا مِن مُرسَل الحسن البصري، ومُرسَل عمرو بن عثمان. وسيأتي -بعون الله تعالى وتوفيقه- الكلامُ على جميع الطرق إلى هؤلاء.

ولكنَّ كثيرًا مِن طُرُقِ هذا الحديث مدارُها على الحسن البصري، وقد اختُلِف فيه على الحسن؛ فسأبدأ بتخريج تلك الطُّرُق ودراستِها، ثم أنتقل إلى بقية الطُّرُق -وهي التي لا تَمُرُّ بالحسن البصري- عن كُلِّ صحابيٍّ جاء عنه الحديث، حتى يتمَّ الكلامُ على جميع الطرق إن شاء الله.

وإنَّما اخترتُ هذه الطريقةَ في العرض والترتيب؛ لِيَسهُلَ على القارئ تصوُّرُ أسانيد الحديث ومخارجه، وما جرى فيها مِنَ اختلاف.

والكلامُ على طرق الحديث جميعًا ينتظم -إن شاء الله- في تسعةِ مباحثَ ومُلحَقٍ:

- **المبحث الأول**: طُرُقُ الحديث عن الحسن البصري رحمه الله.
- **المبحث الثاني**: بقيةُ طُرُقِ الحديثِ عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه.
- **المبحث الثالث**: بقيةُ طُرُقِ الحديثِ عن عمَّار بن ياسر رضي الله عنهما.

- **المبحث الرابع**: بقيةُ طُرُقِ الحديثِ عن عمران بن حُصَيْن رضي الله عنه.
- **المبحث الخامس**: حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه.
- **المبحث السادس**: حديثُ عبد الله بن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنهما.
- **المبحث السابع**: حديثُ عبد الله بن عمروٍ رضي الله عنهما.
- **المبحث الثامن**: مُرسَلُ عمرو بن عثمان بن عَفَّان رحمه الله.
- **المبحث التاسع**: خلاصةُ الحُكمِ على الحديث.
- **مُلحَقٌ فيه**: أهمُّ الفوائد المُستخرَجة من دراسة هذا الحديث.

أسأل الله العليم الحكيم سبحانه وتعالى أن يَمُنَّ عليَّ بالإخلاص والتوفيق والسداد والقبول، وأن ينفعَ بهذه الرسالة كُلَّ مَن نظر فيها يومًا.

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكَّلتُ، وإليه أُنيب.

المبحث الأول

طُرق الحديث عن الحسن البصري رحمه الله

هذا الحديث يرويه الحسن البصري، وقد اختُلِف عليه في إسناده على خمسة أوجه:

١ **الوجه الأول: الحسن، عن أنس بن مالك** رضي الله عنه، **عن النبي** صلى الله عليه وسلم.

- **وهو رواية:** مالك بن دينار، ويونس بن عُبَيد فيما يرويه عنه عُبَيد الله بن تمَّام ويزيد بن زُرَيع.
- **أخرجه** الطبراني في الأوسط (٤٠٥٨)، من طريق **مالك بن دينار**.

وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٥٠)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٣٥١)، من طريق **يونس بن عُبَيد**.

- كلاهما (مالك، ويونس) عن الحسن، به.

٢ **الوجه الثاني: الحسن، عن عَمَّار بن ياسر** رضي الله عنه، **عن النبي** صلى الله عليه وسلم.

- **وهو رواية:** زياد بن أبي مسلم أبي عمر البصري.
- **أخرجه** أحمد (١٩١٨٣)، من طريق **زياد أبي عمر**، عن الحسن، به.

٣ **الوجه الثالث: الحسن، عن عمران بن حُصَين** رضي الله عنه، **عن النبي** صلى الله عليه وسلم.

- **وهو رواية:** عَبَّاد بن راشد.
- **أخرجه** البزَّار (٣٥٢٧)، من طريق **عَبَّاد بن راشد**، عن الحسن، به.

٤ **الوجه الرابع: الحسن، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.**

❁ **وهو رواية:** عقبة بن أبي الصهباء.

❁ **أخرجه** أبو يعلى -كما في إتحاف الفِرقة للسيوطي (ص٤٣)-، من طريق **عقبة بن أبي الصهباء**، عن الحسن، به.

٥ **الوجه الخامس: الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا.**

❁ **وهو رواية:** حُمَيد الطويل، ويوسف بن عَبْدَة، وثابت البُنَاني فيما يرويه عنه حمَّاد بن سلمة في رواية الحسن الأشيب، ويونس بن عُبَيد فيما يرويه عنه حمَّاد بن سلمة.

❁ **أخرجه** أحمد (١٢٦٥٧)، من طريق **ثابتٍ البُنَاني، وحُمَيدٍ الطويل، ويونس بن عُبَيد.**

وابن عدي في الكامل (١٠/ ٤٥٧)، من طريق **يوسف بن عَبْدَة.**

⊂ أربعتهم (ثابت، وحُمَيد، ويونس، ويوسف)، عن الحسن، به.

وقد ظهر مِن هذا العرض لأوجه الاختلاف على الحسن البصري أنه قد اختُلِف أيضًا في إسناد هذا الحديث على ثابتٍ البُنَاني، ويونس بن عُبَيد، فنستعين بالله ﷻ ونُبيِّنُ الاختلافَ عليهما، ثم نعود إلى دراسة الاختلاف على الحسن البصري إن شاء الله.

❁ ❁ ❁

فصلٌ: في بيانِ الاختلاف على ثابتٍ البُنَاني

فأمَّا ثابتٌ البُنَانيُّ، فاختُلِف عليه في إسنادِ الحديث على وجهين:

١ الوجه الأول: ثابت، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

❁ **وهو رواية:** حمَّاد بن يحيى الأَبَحّ، ويوسف بن عطية، ويزيد الرقاشي، وعُبَيد بن مسلم صاحب السابري، وحمَّاد بن سلمة فيما يرويه عنه إبراهيم بن حمزة بن أنس.

❁ **أخرجه** الترمذي (٢٨٦٩)، وأبو داود الطيالسي (٢١٣٥)، وأحمد (١٢٥٢١، ١٢٦٥٦)، من طريق **حمَّاد بن يحيى الأَبَحّ**.

وابن أبي الدنيا في المطر والرعد (٢٣)، وأبو يعلى (٣٤٧٥، ٣٧١٧)، من طريق **يوسف بن عطيَّة**.

والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٧٠٤)، من طريق **يزيد الرَّقَاشي**.

والرامهرمزي في أمثال الحديث (٦٨)، من طريق **حمَّاد بن سلمة**، و(٦٩) من طريق **عُبَيد بن مُسلِمٍ صاحب السابري**.

⊂ خمستهم (حمَّاد الأَبَحّ، ويوسف، والرقاشي، وحمَّاد بن سلمة، وعُبَيد) عن ثابت، به.

٢ الوجه الثاني: ثابت، عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلًا.

❁ **وهو رواية:** حمَّاد بن سلمة فيما يرويه عنه الحسن الأشيب.

❁ **أخرجه** أحمد (١٢٦٥٧)، من طريق **حمَّاد بن سلمة**، عن ثابت، به.

والترجيح عن ثابتٍ البناني في هذا الاختلاف مبنيٌّ على بيانِ المحفوظ عن حمَّاد بن سلمة؛ إذ اختُلِفَ عليه أيضًا كما تبيَّنَ بالعرض السابق، فجاء عنه الوجهان: الوصل والإرسال.

والراجح عن حمَّاد بن سلمة هو الوجه الثاني المُرسَل؛ فإنَّ راويه الحسن بن موسى الأشيب ثقةٌ متثبتٌ، وثَّقَه ابن مَعين وأحمد وابن المديني وغيرهم[١].

وأمَّا راوي الوجه الأول عن حَمَّاد بن سلمة، وهو: إبراهيم بن حمزة بن أنس؛ فالظاهر -والله أعلم- أنَّه إبراهيم بن حمزة الزُّبَيْري، لأنَّ الراوي عنه هذا الحديث هو أحمد بن يحيى الحُلْواني. وقد رأيتُ الحُلْوانيَّ في غير إسنادٍ عند العُقَيلي في الضعفاء، والطبراني في الأوسط، والحاكم في المستدرك؛ يروي عن إبراهيم بن حمزة الزُّبَيري[٢]، بل الرامهرمزي نفسُه روى في كتابه هذا (أمثال الحديث) حديثًا آخَرَ قال فيه: «حَدَّثَنَا أحمد بن يحيى الحُلْوانيُّ، ثنا إبراهيم بن حمزة الزُّبَيْري»[٣]؛ فيَظهر أنه المقصود في هذا الإسناد أيضًا.

ولكنْ يُشكِل على ذلك أنَّه وقع في إسنادِ حديثنا: «إبراهيم بن حمزة بن أنس»، والزُّبَيْري ليس في أجداده مَن اسمُه أنس فيما نَعلم، فكأنَّ ذلك تصحيفٌ

(١) راجع: تهذيب الكمال، للمزي (٦/ ٣٢٨-٣٣٣)، وهدى الساري، لابن حجر (ص٣٩٧-٣٩٨).

(٢) انظر: الضعفاء، للعقيلي (٣/ ٤٤٥)، والمعجم الأوسط، للطبراني (٨١١)، والمستدرك، للحاكم (٧٤٦٠).

(٣) أمثال الحديث، للرامهرمزي (١٢٥).

في إسنادِ الرامهرمزي، ولَعَلَّه نشأ عن انتقالِ بَصَرِ الناسخ إلى اسم أنسٍ في آخِر الإسناد، فأثبَتَه ها هُنا خطأً. وفي كتاب أمثال الحديث للرامهرمزي تصحيفاتٌ كثيرةٌ، ولم أجد لإبراهيم الزُّبَيْري روايةً عن حمَّاد بن سلمة في غير هذا الإسناد، فالله أعلم.

وعليه، فإن كان إبراهيم بن حمزة راوي الوجه الموصول عن حمَّاد بن سلمة هو الزُّبَيري كما سبق؛ فهو صدوقٌ كما قال فيه أبو حاتم، وقال فيه أيضًا هو وراوٍ آخر: «لم تكن لهما تلك المعرفة بالحديث»[(١)]، فالحسن الأشيب أوثَق منه وأحفَظ. وإنْ لم يكن هو الزبيريَّ، فلا يُعرَف مَن هو؛ فالحاصل أنَّ الراجح عن حمَّاد بن سلمة روايةُ الحسن الأشيب عنه الوجه المرسَل.

فإذا تقرَّر أنَّ حماد بن سلمة إنما يروي هذا الحديث عن ثابتٍ البناني، عن الحسن البصري مرسلًا، فذلك هو الراجح المحفوظ عن ثابتٍ؛ لأنَّ حمَّاد بن سلمة أثبَتُ أصحابه مطلقًا كما هو معلوم.

قال يحيى بن معين: «أثبتُ الناس في ثابتٍ البُناني حمَّادُ بن سلمة»[(٢)]، وقال أيضًا: «مَن خالف حمَّادَ بن سلمة في ثابتٍ، فالقول قول حمَّاد»[(٣)].

وقال أحمد بن حنبل: «ليس أحدٌ أثبتَ في ثابتٍ مِن حمَّاد بن سلمة، هؤلاء الشيوخ يتوهَّمون»[(٤)]، يعني: الطبقة الثانية من أصحاب ثابت.

---

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٩٥)، وراجع: تهذيب التهذيب (١/ ١١٦).

(٢) التاريخ، لابن أبي خيثمة (٢/ ٢٤٢).

(٣) التاريخ عن ابن معين، للدُّوري (٢/ ١٧٢).

(٤) سؤالات أبي داود (ص١٤٩)، وراجع: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٦٩١).

وقال ابن المديني: «لم يكن في أصحاب ثابتٍ أثبتُ مِن حمَّاد بن سلمة»[(١)].

وقال مسلم بن الحجَّاج: «والدليل على ما بَيَّنَّا مِن هذا اجتماعُ أهل الحديث ومِن علمائهم على أنَّ أثبتَ الناس في ثابتٍ البُنانيِّ حمَّادُ بن سلمة، وكذلك قال يحيى القطَّان، ويحيى بن مَعين، وأحمد بن حنبل، وغيرُهم من أهل المعرفة»[(٢)].

وأمَّا رواةُ الوجه الموصول عن ثابت، وهم -كما سبق-: حمَّاد بن يحيى الأَبَحُّ، ويوسف بن عطيَّة، ويزيد بن أَبَان الرقاشي، وعبيدٌ صاحب السابري؛ فلا يُقاسُ أحدٌ منهم بحمَّاد بن سلمة من حيث الضبط، لا في ثابتٍ خصوصًا، ولا في غيره.

أمَّا حمَّادٌ الأَبَحُّ؛ فخلاصة حاله أنه صدوقٌ لا بأس به، يَهِمُ في الشيء بعد الشيء[(٣)]، وقد عَدُّوا هذا الحديثَ مِن أوهامه كما سيأتي إن شاء الله.

وأمَّا يوسف بن عطية الصَّفَّار؛ فمتروك الحديث مُجمَعٌ على ضعفِه، وله فيما يروي عن ثابتٍ أوهامٌ كثيرة. قال الساجي: «ضعيفُ الحديث، وكان صدوقًا يَهِم؛ كان يُغيِّر أحاديثَ ثابتٍ عن الشيوخ، فيجعلها عن أنس»[(٤)]. قلتُ: ومِن ذلك وَهْمُه في حديثِنا هذا؛ فإنَّ ثابتًا إنما يرويه عن الحسن مُرسَلًا كما تقدَّم، وقد جَعَلَه يوسفُ بن عطيَّة -خطأً- عن أنس. وقول الساجي هنا: «كان صدوقًا» هو مِن استعمال لفظ «الصدوق» بمعنى العَدْل لا بمعنى العدل الضابط، ولهذا

(١) العلل، لعلي بن المديني (ص١٢٠).

(٢) التمييز، لمسلم (ص١٥٢).

(٣) راجع: تهذيب الكمال، للمزي (٧/ ٢٩٢)، وميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٦٠١).

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر (١١/ ٤١٨)، وراجع: ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ٤٦٨).

الاستعمال نظائرُ في كلام النُّقَّاد[1]؛ فمراده هنا: كان يوسف بن عطيَّة عَدلاً صادقًا، لا يتعمَّدُ تغييرَ الرواية، وإنما يُؤتَى مِن جهةِ حفظِه. ولهذا قال عمرو الفَلَّاس في يوسف: «كثير الوهم والخطأ... فكان يَهِمُ، وما عَلِمْتُه كان يَكذِبُ، وقد كتبتُ عنه»[2].

وأمَّا يزيد بن أَبَان الرَّقَاشي؛ فرجلٌ صالحٌ عابدٌ زاهدٌ، لكنه ضعيفٌ في الحديث، وأقوال الأئمَّة في تضعيفه كثيرةٌ مشهورةٌ، تُغني شُهرتُها عن تسويدِ البياض بنقلها[3].

وأمَّا عُبَيدٌ صاحب السابري؛ فذكره يحيى بن معين وقال: «بصري»، وترجَمَ له البخاريُّ في تاريخه الكبير، وابنُ أبي حاتمٍ في الجرح والتعديل، وابنُ حِبَّان في كتاب الثقات، ولم أرَ فيه جرحًا ولا تعديلًا[4]. وفي إسنادِ الرامهرمزي إليه هنا محمد بن علي بن الوليد السُّلَمي، قال فيه الإسماعيلي: «منكر الحديث»[5].

فالحاصل إذَنْ أنَّ حمَّاد بن سلمة وحدَه مُقدَّمٌ في ثابتٍ البناني على هؤلاء كُلِّهم، وروايتُه راجحةٌ على رواياتهم.

والظاهر أنَّ مَن أخطأ في إسنادِ هذا الحديث بروايته عن ثابتٍ عن أنس؛ فإنَّما سلك به الجادَّةَ؛ فإسنادُ ثابتٍ عن أنس هو مِن أشهر الأسانيد وأكثرها تداولًا على

(١) انظر على سبيل المثال: العلل لأحمد - رواية عبد الله (١/ ٢١٧)، والعلل الكبير، للترمذي (ص٣٩٢)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١/ ٦) و(٤/ ٦٢)، ومعرفة الثقات وغيرهم، للعجلي (١/ ٢٤٦).

(٢) الكامل، لابن عدي (١٠/ ٤٢٧).

(٣) راجع: تهذيب الكمال، للمزي (٣٢/ ٦٤)، وميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ٤١٨).

(٤) انظر: التاريخ عن ابن معين، للدُّوري (٢/ ١٦١)، والتاريخ الكبير، للبخاري (٦/ ٤)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٣)، والثقات، لابن حبان (٧/ ١٥٨).

(٥) المعجم، للإسماعيلي (١/ ٤٥٨)، وراجع: ميزان الاعتدال، للذهبي (٧/ ٣٦٠).

ألسنةِ الرواة، وقد نَصَّ الإمام أحمد على كثرة أخطاء الرواة برواية أحاديث بهذا الإسناد، الصوابُ روايتُها بغيره. قال أحمد: «كان حمَّادٌ ثبتًا في حديث ثابت البناني، وكان بعده سليمان بن المغيرة، وكان ثابتٌ يُحِيلُون عليه في حديثِ أنس، وكانوا يحيلون: ثابت عن أنس، وكل شيءٍ لثابتٍ رُوِي عنه كانوا يقولون: ثابت عن أنس»[(١)]. وقال أيضًا: «وأهل المدينة إذا كان حديثُهم غَلَطًا يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس؛ يحيلون عليهما»[(٢)].

فالمحفوظ إذَنْ عن ثابتٍ في هذا الحديث الإرسال، ولهذا رجَّحَه الأئمَّة؛ فقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «حدَّثَني محمد بن جعفر الوركاني، قال: أخبرنا حمَّادٌ الأَبَحُّ، عن ثابتٍ، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ المطر، لا يُدرَى أوَّله خيرٌ أو آخره. ومات محمد في سنة ثمان وعشرين ومئتين في رمضان، وحضر أبي جنازتَه. سألتُ أبي عن هذا الحديث، فقال: هو خطأ، إنما يُروَى هذا الحديث عن الحسن. حدَّثني أبي، قال: حدَّثَنا حسن بن موسى الأشيب، قال: حدَّثَنا حمَّاد بن يحيى، قال: حدَّثَنا ثابتٌ، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، أنه قال: مَثَلُ أُمَّتِي مَثَل المطر، لا يُدرَى أوَّله خيرٌ أو آخره. حدثني أبي، قال: حَدَّثَنَاه حسن بن موسى، قال: حدثنا حمَّاد بن سلمة، عن ثابتٍ، وحُمَيدٍ، ويونس، عن الحسن، أنَّ رسول الله ﷺ قال: مثل أمتي ... فذَكَره»[(٣)].

---

(١) مسائل أحمد - رواية ابن هانئ (ص٤٦٢).

(٢) الكامل، لابن عدي (٧/ ١٩٧).

(٣) العلل لأحمد - رواية عبد الله (٣/ ١٠٠).

وقال البزَّار عقب رواية طريق حمَّاد بن يحيى الأبَحِّ: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن ثابتٍ عن أنسٍ إلا حمَّاد بن يحيى، ولم يكن بالقوي، وقد حَدَّث عنه المتقدمون»(١).

وكذلك روى ابنُ عدي هذا الحديثَ في ترجمة حمَّادٍ الأَبَحِّ مِن كتابه الكامل؛ إعلالًا له وإعلامًا بأنَّه مِن أوهامِه، كعادته في روايةِ بعض مناكير الراوي في ترجمته، كما صَرَّحَ به في مقدمة كتابه، فقال: «وذاكرٌ لِكُلِّ رجلٍ منهم مِمَّا رواه ما يضعفُ مِن أجله، أو يَلحَقُه بروايته له اسمُ الضعف؛ لحاجةِ الناس إليها، لأُقرِّبه على الناظر فيه»(٢).

وقال الحافظ ابن رجب في الطبقة الثانية من أصحاب ثابتٍ البناني: «ومنهم حمَّاد بن يحيى الأَبَحُّ، له أوهامٌ عن ثابت؛ منها: حديثه عن أنسٍ مرفوعًا، حديث: مَثَلُ أُمَّتي مَثَلُ المطر. والصواب: عن ثابتٍ عن الحسن مرسلًا، كذا رواه حمَّاد بن سلمة عن ثابت»(٣).

هذا بيانُ الاختلاف على ثابتٍ البناني، والحُكم فيه، والحمد لله رب العالمين.

❁ ❁ ❁

(١) مسند البزار (٦٨٩٦).

(٢) الكامل، لابن عدي (١/ ٨٤)، وراجع: الفروسية، لابن القيم (ص٢١١).

(٣) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٦٩٢).

فصلٌ: في بيانِ الاختلاف على يونس بن عُبَيد

وأمَّا يونس بن عُبَيد، فاختُلِف عليه في إسناد الحديث على وجهين أيضًا:

١ الوجه الأول: يونس، عن الحسن البصري، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.

- **وهو رواية:** عُبَيد الله بن تمَّام، ويزيد بن زُرَيع.
- **أخرجه** ابن عدي في الكامل (٧/ ٢٥٠)، من طريق **عُبَيد الله بن تمَّام.**

والقُضاعيُّ في مُسنَد الشهاب (١٣٥١)، من طريق **يزيد بن زُرَيع.**

- كلاهما (عُبَيد الله، ويزيد)، عن يونس بن عُبَيد، به.

٢ الوجه الثاني: يونس، عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلًا.

- **وهو رواية:** حمَّاد بن سلمة.
- **أخرجه** أحمد (١٢٦٥٧)، من طريق **حمَّاد بن سلمة،** عن يونس بن عُبَيد، به.

والراجح عن يونس بن عُبَيد: الوجه الثاني المرسل؛ فإنَّ حمَّاد بن سلمة ثقةٌ مشهورٌ، وكذلك يزيد بن زُرَيع -راوي الوجه الأول- ثقةٌ ثبتٌ، لكنَّ في الإسناد إليه هنا: محمد بن منصور التَّسْتُرِيُّ، وهو مُتَّهَمٌ بالكذب، وفيه أيضًا مَن لم أعرفهم؛ فلا تثبتُ عن يزيد بن زُرَيع روايةُ هذا الوجه أصلًا.[1]

وأمَّا عُبَيد الله بن تمَّام، فتواردَ النُّقَّاد على تضعيفِه، وقال البخاري: «عنده عن

(١) راجع: تهذيب الكمال، للمزي (٧/ ٢٥٣) و(٣٢/ ١٢٤)، ولسان الميزان، لابن حجر (٧/ ٥٢٩).

يونسَ وخالدٍ الحذَّاء عجائب»[1]. وهذا الحديثُ مِن أخطائه على يونس بن عُبَيدٍ، ولهذا ساقَه ابن عدي في ترجمته في الكامل، ثم قال في آخِرها: «وهذه الأحاديث التي أمليتُها لخالدٍ الحذاء، ويونس، وداودَ بنِ أبي هند؛ كُلُّ ذلك يرويه عنهم عُبَيد الله بن تمَّام، ولا يتابعونه الثقات عليه»[2].

فخلاصةُ النظر في الاختلاف على ثابتٍ البناني ويونس بن عُبَيْد: أنَّ الصواب عنهما إرسال الحديث؛ كلاهما يرويه عن الحسن البصري مرسلًا، لكنَّ غيرهما من أصحاب الحسن يروون عنه وجوهًا أخرى في هذا الحديث كما تقدَّمَ، وهذا ما سيأتي بيانُه في الفصل القادم بعون الله عز وجل.

❁ ❁ ❁

(١) التاريخ الأوسط، للبخاري (٤/ ٨٣٦)، وراجع: الكامل، لابن عدي (٧/ ٢٤٨)، ولسان الميزان، لابن حجر (٥/ ٣١٩).

(٢) الكامل، لابن عدي (٧/ ٢٥٠).

فصلٌ: في دراسةِ الاختلافِ على الحسن البصري

تقدَّمَ أنَّ الحسن البصري قد اختُلِف عليه في إسنادِ الحديث على خمسة أوجه، سبق تخريجُها، وأُعِيدُها هنا إجمالًا؛ تذكيرًا بها لِبُعدِ العهد، ثم أُعلِّق عليها مُستَصحِبًا نتائج ما سبق في دراسة الاختلاف على ثابت ويونس.

١ **الوجه الأول: الحسن، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ.**

- **وهو رواية:** مالك بن دينار، ويونس بن عُبَيد فيما يرويه عنه عُبَيد الله بن تمَّام ويزيد بن زُرَيع.

٢ **الوجه الثاني: الحسن، عن عَمَّار بن ياسر، عن النبي ﷺ.**

- **وهو رواية:** زياد بن أبي مسلم أبي عمر البصري.

٣ **الوجه الثالث: الحسن، عن عمران بن حُصَين، عن النبي ﷺ.**

- **وهو رواية:** عَبَّاد بن راشد.

٤ **الوجه الرابع: الحسن، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ.**

- **وهو رواية:** عقبة بن أبي الصهباء.

٥ **الوجه الخامس: الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا.**

- **وهو رواية:** حُمَيد الطويل، ويوسف بن عَبْدَة، وثابت البناني -في المحفوظ عنه-، ويونس بن عُبَيد -في المحفوظ عنه-.

والراجح مِن هذه الأوجه كلها عن الحسن هو الوجه الخامس: الحسن، عن

رسول الله ﷺ مُرسَلًا، وذلك لاجتماع الثقات الحُفَّاظ (حُمَيد الطويل، وثابت البناني، ويونس بن عُبَيد) على روايتِه، وتابَعهم يوسف بن عَبْدَة، وهو وإنْ تكلَّمَ فيه بعضُ الأئمَّة، فإنَّ موافقته للثقات هنا تدلُّ على أنَّ هذا ممَّا ضبطه وحفِظه. فهؤلاء أربعةٌ بصريُّون قد اجتمعوا على رواية هذا الوجه عن الحسن البصري، وفيهم مَنْ قَدَّمَه الأئمَّة في الحسن[(١)].

فإذا تبيَّنَ لك ما في هذا الوجه مِن القرائن الدالَّة على أنَّه محفوظٌ عن الحسن، فاعلم أنَّ في كُلِّ وجهٍ من الأوجه الأربعة الباقية ما يدلُّ على أنَّه وَهمٌ وخطأ.

أمَّا الوجه الأول: الحسن عن أنس بن مالك مرفوعًا؛ فقد علمتَ بما تقدَّم في الفصل الماضي أنَّ روايتَه عن يونس بن عُبَيدٍ خطأٌ عليه، وبهذا يكون مالك بن دينار قد تفرَّد برواية هذا الوجه عن الحسن. ومالك بن دينار زاهدٌ معروفٌ، وهو صدوقٌ قليلُ الحديث[(٢)]، لكنَّ الراوي عنه هنا هو عمر بن حفص العبدي، وهو متروك الحديث[(٣)].

وأمَّا الوجه الثاني: الحسن عن عَمَّار بن ياسر مرفوعًا؛ فراويه زياد بن أبي مسلم أبو عمر البصري، وهو صدوقٌ لا بأس به، وله أوهامٌ على قِلَّة أحاديثه[(٤)]، والظاهر أنَّ هذا منها؛ لمخالفته الجماعةَ الثقاتِ الذين رَوَوا الحديثَ عن الحسن مرسلًا.

---

(١) راجع: تهذيب الكمال، للمزي (٤/ ٣٤٢) و(٧/ ٣٥٥) و(٣٢/ ٤٣٧) و(٣٢/ ٥١٧)، والكامل، لابن عدي (١٠/ ٤٥٧).

(٢) راجع: تهذيب التهذيب، لابن حجر (١٠/ ١٤)، وسؤالات البرقاني، للدارقطني (ص١٣٦).

(٣) راجع: الكامل، لابن عدي (٧/ ٣٩٥).

(٤) راجع: تهذيب التهذيب، لابن حجر (٣/ ٣٨٥)، والكامل، لابن عدي (٥/ ٧٤).

وأمَّا الوجه الثالث: الحسن عن عمران بن الحصين مرفوعًا؛ فراويه عَبَّاد بن راشد البصري، وهو وإنْ قَوَّاه بعضُ الأئمَّة، قد ضَعَّفَه آخَرون لأوهامٍ وقعتْ في حديثه، على أنَّ حديثه ليس بالكثير كما قال ابن عدي[(١)]. ويحتمل أنْ يكون الوهم هنا من الراوي عن عَبَّاد، وهو إسماعيل بن نصر العبدي، وهو ليس بمشهور، قال فيه أبو حاتم: «هذا شيخٌ قدريٌّ، ولم أكتُبْ عنه، ولا أرى بحديثه بأسًا»[(٢)]؛ فالوهم هنا إمَّا مِن عَبَّاد، وإما مِن إسماعيل هذا، وكلاهما محتمل، والله أعلم.

وأمَّا الوجه الرابع: الحسن عن علي بن أبي طالب مرفوعًا؛ فراويه عُقبة بن أبي الصَّهباء، وقد وثَّقَه ابن مَعين وغيره، وقال أحمد: «صالح الحديث»، وقال أبو حاتم: «محله الصدق»[(٣)]. ويحتمل أنْ يكون الوهم هنا من الراوي عن عقبة هذا الحديث: حوثرة بن الأشرس، وقد ترجم له ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وأورده ابن حبان في كتاب الثقات، والله أعلم[(٤)].

فالخلاصة: أنَّ رواة هذه الأوجه لا يَقْوَى كُلُّ واحدٍ منهم على أنْ يَتفَرَّدَ بما روى عن الحسن البصري، فكيف وقد خالَفُوا الثقات مِن أصحابه رواةَ الوجه المرسل؟!

---

(١) الكامل، لابن عدي (٧/ ٢٧٣)، وراجع: تهذيب الكمال، للمزي (١٤/ ١١٦).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٢٠٢)، وقد ذكر العلاَّمة المحقق عبد الرحمن المعلمي رحمه الله أنَّ قول أبي حاتم هنا: «قدري» خطأ، صوابه: «شيخ قد روى». والذي يظهر أن الصواب: «قدري»؛ بدليل قول ابن أبي حاتمٍ في ترجمة محمد بن كثير بن سيسن (٨/ ٧٠): «روى عنه: إسماعيل بن نصر القدري الذي أدركه أبي ولم يكتب عنه»، ولم يُعلِّق عليه الشيخ المعلِّمي.

(٣) راجع لهذه الأقوال وغيرها: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٣١٢)، ومعرفة الرجال، لابن محرز (ص١٥٦)، وسؤالات الآجري، لأبي داود (ص٢١٠).

(٤) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٢٨٣)، والثقات، لابن حبان (٨/ ٢١٥).

وبهذا يَظهر أنَّ المحفوظ الثابتَ عن الحسن البصري عند أئمَّة النقد إرسالُ هذا الحديث، وقد نَصَّ الإمام أحمد رحمه الله على ذلك، وسبق نَقْلُ كلامِه.

ويظهر أيضًا بما تقدَّم أنَّ هذه الطُّرُقَ السابقة عن أنس بن مالك، وعمَّار بن ياسر، وعمران بن حُصَين، وعلي بن أبي طالب، رضي الله عنهم؛ كلُّها أوهامٌ لا يَصِحُّ منها شيءٌ؛ إذ مدارها جميعًا على الحسن البصري، وهي مخالفةٌ للمحفوظ عنه، والله أعلم.

ثُمَّ الحديث مرويٌّ مِن طُرُقٍ أخرى عن بعضِ هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم وعن غيرِهم، وهذا ما سيأتي تفصيله في المباحث القادمة إن شاء الله، وبالله تعالى التوفيق.

المبحث الثاني
بقيَّةُ طُرُقِ الحديثِ عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه

وللحديث عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه ثلاثة طرق أخرى:

١ الأول: أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ٣٤٠)، مِن طريق رَوْح بن عبد الواحد، عن خُلَيد بن دَعْلَج، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «مَثَلُ أُمَّتي مَثَلُ المطر؛ لا يُدرَى أوَّله خيرٌ أو آخره».

وفي هذا الإسناد ثلاثُ علل؛ فرَوْح بن عبد الواحد الحرَّاني ضعيف الحديث[(١)]، وخُلَيد بن دَعْلَج مجمعٌ على تضعيفِه كما قال الساجي[(٢)]، ثم تفرُّده بهذا الحديثِ -إنْ صَحَّ عنه- عن قتادة بهذا الإسنادِ مستنكَرٌ جِدًّا، وكأنَّه سَلَكَ فيه الجادَّةَ.

وقد قال أبو حاتم الرازي -وهو يروي حديثَنا هذا عن رَوْحٍ، عن خُلَيْد- لمَّا سئل عن خُلَيد: «صالحٌ، ليس بالمتين في الحديث؛ حَدَّثَ عن قتادة أحاديث بعضها منكرة»[(٣)].

وكذلك قال ابن حِبَّان في ترجمته: «كان كثيرَ الخطأ فيما يروي عن قتادة وغيرِه»[(٤)].

---

(١) راجع: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٤٩٩)، والضعفاء، للعقيلي (٢/ ٤٤٨).

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٣/ ١٥٨).

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٣٨٤).

(٤) المجروحين، لابن حبان (١/ ٢٨٥).

وساق ابن عدي هذا الحديثَ في ترجمة خُلَيد، على عادته في رواية بعض مناكير الراوي في ترجمته[1]، والله أعلم.

٢ **الثاني**: أخرجه ابن حِبَّان في المجروحين (٢/ ٣٧٥)، والخليليُّ في الإرشاد (٢/ ٦٥٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٤١٥)، من طريق محمد بن المغيرة السُّكَّري، عن هشام بن عُبَيد الله الرازي، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس بن مالكٍ، مرفوعًا، به.

وهذا إسنادٌ منكرٌ؛ فمحمد بن المغيرة السُّكَّريُّ لم أجد له توثيقًا، بل ترجم له الحافظ الذهبيُّ في الميزان، وقال: «قال السليماني: فيه نظر»[2].

ثُمَّ هشام بن عُبيد الله الرازي، وإنْ قال فيه أبو حاتم: «صدوق»[3]، فقد قال أبو بكر الأعيَن: «سألتُ أحمد بن حنبل: أكتب عن هشام بن عُبَيد الله؟ فقال: لا، ولا كرامة!»[4]، فلعلَّ أحمد قال ذلك لأوهامٍ ومناكيرَ وقف عليها في حديثه.

وقال ابن حِبَّان في ترجمة هشام: «وكان يَهِمُ في الروايات، ويخطئ إذا روى عن الأثبات، فلمَّا كثر مخالفته الأثبات بَطَلَ الاحتجاجُ به»[5].

---

(١) الكامل، لابن عدي (٤/ ٣٤٠).

(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ٤٦).

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ٦٧).

(٤) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (ص٤٧٣)، وقوله: «ولا كرامة» واضحٌ في المخطوط، ولكنْ صُحِّف في طبعة الفاروق إلى: «ولا كراهة»، وهو تصحيفٌ لا يستقيم معه النص من حيث المعنى إلَّا بتكلُّف.

(٥) المجروحين، لابن حبان (٢/ ٣٧٥).

والحاصل أنَّ تفرُّدَ هشام الرازي بهذا الحديث، عن مِثل مالكٍ في شُهرتِه وإمامَتِه، بمثل هذا الإسناد في قُوَّتِه؛ قرينةٌ ظاهرةٌ على وهمِه. ولهذا توارَدَ الأئمَّةُ على توهيمِ هشام الرازي في هذا الحديث؛ فرواه ابن حبان في ترجمته في المجروحين؛ إعلالًا له، وقال الخليلي: «لم يروه أحدٌ عن مالكٍ إلَّا هشام، ورواه بهمذان، وأنكره أصحاب مالك»[(١)].

وكذلك نَقَلَه الذهبيُّ في ترجمة هشام بن عُبَيد الله في الميزان، مع حديثٍ آخر، ثم قال: «كلاهما باطلان»[(٢)]، فعلَّقَ على هذا الحافظ ابن حجر في التهذيب بقوله: «قلتُ: ذكر الدارقطني أنَّه (يعني هشامًا) تفرَّدَ بحديثِ مالك، وأنَّه وَهِمَ فيه، فدخل عليه حديثٌ في حديث»[(٣)].

وقال ابن حجر أيضًا في اللسان: «وأمَّا الخبر الذي أورده له عن مالك، فقد ذكر الدارقطني في الغرائب أنَّه تَفَرَّد به عن مالكٍ، وأنَّه وَهِمَ فيه، ودخل عليه حديثٌ في حديث»[(٤)].

وقد مال الدارقطني في موضعٍ آخَر إلى تحميل الراوي عن هشامٍ -وهو محمد بن المغيرة السُّكَّري- عُهدة هذا الوهم، فقال الدارقطني في تعليقاته على المجروحين لابن حِبَّان: «أخطأ فيه هشام بن عُبَيد الله، أو مَن رواه عنه، وهو حمدان بن المغيرة الهمداني، والخطأ بحمدان في هذا الحديث أشبَه»[(٥)].

(١) الإرشاد، لأبي يعلى الخليلي (٢/ ٦٥٣).
(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ٣٠٠).
(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر (١١/ ٤٧).
(٤) لسان الميزان، لابن حجر (٨/ ٣٣٥).
(٥) التعليقات على المجروحين، للدارقطني (ص٢٧٦).

وعلى كل حال، فالوَهْمُ في هذا الإسناد ظاهرٌ، والله أعلم مِمَّن كان، والأئمَّةُ يَتَّفِقُون أحيانًا على وقوع الوهم في حديثٍ معيَّن، ثم يختلفون في مصدر هذا الوهم، كما حصل هنا.

وقد جاء في إسنادِ هذا الحديث عند أبي الشيخ الأصبهاني في أمثال الحديث (٣٣١): «هشام بن بلال» مكان «هشام بن عُبَيد الله»، وهذا إمَّا أن يكون خطأ، صوابه: «هشام بن عُبَيد الله»؛ فإنَّما يُعرَف الحديث به كما تقدَّم، وإما أن يكون هشام بن عُبَيد الله الرازي نُسِب فيه إلى أحد أجداده، والله أعلم.

٣ **الثالث**: أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٤١٥)، من طريق القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي، عن عبد الرحمن بن حمدان الجلَّاب، عن عبد الله بن إسحاق أبي العباس نزيل حَلَب، عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن يحيى بن حسَّان، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس بن مالكٍ، مرفوعًا، به.

وهذا قد تَكَفَّلَ الخطيبُ ببيانِ عِلَّتِه، فقال بعد روايتِه وروايةِ حديثٍ آخَر: «وقد انقَلَبَ على عبد الجبار هذان الحديثان، والصواب في الحديث الأول: عن هشام بن عُبَيد الله، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، كذلك أخبرَناه القاسم عبد الرحمن بن أحمد بن إبراهيم القزويني، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن سلمة القطان، قال: أخبرنا محمد بن المغيرة الهمذاني، ويُعرَف بحمدان، قال: حدثنا هشام بن عُبَيد الله الرازي، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس بن مالك، أن النبي ﷺ قال: مَثَلُ أُمَّتي مَثَلُ المطر؛ لا يُدرَى أوَّله خيرٌ أم آخره».

فهذا الطريقُ إذَنْ يعودُ إلى طريق هشام بن عُبَيد الله الرازي السابق؛ فهو وَهْمٌ يَرجِعُ إلى وَهْم، فتأمَّل! وبالله تعالى التوفيق.

وخلاصةُ ما تقدَّمَ: أنَّ أسانيد الحديث إلى أنس بن مالك رضي الله عنه كُلَّها واهيةٌ شديدةُ الضعف، والله أعلم.

المبحث الثالث

بقيَّةُ طُرُقِ الحديثِ عن عمَّار بن ياسر ﷺ

وللحديث عن عَمَّار بن ياسر ﷺ ثلاثة طُرُقٍ أخرى:

١ الأول: أخرجه أبو داود الطيالسي (٦٨٢)، عن عِمران القَطَّان، عن قتادة، قال: حَدَّثَنا صاحِبٌ لنا، عن عَمَّار، أنَّ النبي ﷺ قال: «مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ المطر؛ لا يُدرَى أوَّله خيرٌ أم آخِره».

وهذا إسنادٌ مُنْكَرٌ فيه علل؛ فعمران بن دَاوَرَ القطَّان ضعيف الحديث عند النُّقَّاد، موصوفٌ بكثرة الوهم والمخالفة[(١)]، ثم تفرُّده بالحديث عن مِثْل قتادة -مع وفرةِ أصحابه وكثرتهم وسعةِ روايتِهم- تفرُّدٌ مُستنكَرٌ، ثم شيخُ قتادة هنا مُبْهَمٌ لا يُعرف مَن هو، ولا يُدرَى أسمع عمَّارًا أم لا، والله أعلم.

٢ الثاني: أخرجه البزَّار (١٤١٢)، وابن حِبَّان في صحيحه (٧٢٢٦)، من طريق فُضَيْل بن سليمان، عن موسى بن عُقْبة، عن عُبَيد بن سَلْمان الأَغَرِّ، عن أبيه، عن عَمَّار بن ياسر، مرفوعًا، به.

وفُضَيْل بن سليمان النُّمَيْرِيُّ ضعيف الحديث، توارد النُّقَّاد على تضعيفه، وقال الحافظ صالح بن محمد البغدادي (الملقَّب بجزرة): «منكر الحديث؛ روى عن موسى بن عقبة مناكير»[(٢)]، وهذا الحديث مما يرويه عن موسى بن عقبة.

---

(١) راجع: الكامل، لابن عدي (٧/ ٤٧٩)، وسؤالات الحاكم، للدارقطني (ص٢٦٠)، وتهذيب الكمال، للمزي (٢٢/ ٣٢٨).

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٨/ ٢٩١).

ويظهر -والعلم عند الله- أنَّ الفُضَيْل بن سليمان مع ضعفِه قد اضطربَ في هذا الحديث؛ فجاء عنه بالإسناد السابق عن عَمَّار بن ياسر.

وأخرجه يعقوب بن سفيان الفَسَوِيُّ في مشيخته (١٠)، عن عبد الرحمن بن المبارك العَيْشِي -وهو ثقة[١]-، عن الفُضَيْل بن سليمان، عن موسى بن عُقبة، عن عُبَيد بن سلمان الأغر، عن أبيه، عن أبي أيوب، مرفوعًا، به.

وأخرجه الرامهرمزي في أمثال الحديث (٧٠)، من طريق عبد الرحمن بن المبارك أيضًا، عن فُضَيْل بن سليمان، عن موسى بن عُقبة، عن عُبَيد بن سلمان الأغر، عن أبيه، عن عثمان، مرفوعًا، به.

والظاهر أنَّ هذا الاختلاف اضطرابٌ في الرواية؛ مَرَّةً: عن عَمَّار، ومَرَّةً: عن عثمان، ومَرَّةً: عن أبي أيوب، ولعلَّه مِن فُضَيْل بن سليمان؛ فإنَّهم ضعَّفوه مِن جهة الضبط، وذكروا أنَّه يروي عن موسى بن عُقبة مناكير كما تقدَّمَ، والله أعلم.

٣ الثالث: أخرجه الرُّوياني في مسنده (١٣٤٣)، من طريق موسى بن عُبَيدة، عن أخيه عبد الله بن عُبَيدة، عن عَمَّار، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَثَلُ أُمَّتِي كالمطر، يجعله اللهُ في أوَّلِه خيرًا وفي آخرِه خيرًا».

وهذا الإسناد واهٍ أيضًا؛ فموسى بن عُبَيدة الرَّبَذِيُّ منكر الحديث، تتابَعَ الأئمَّة على تضعيفه، حتى ضَرَبَ الإمامُ أحمد على حديثه ونهى أنْ يُكتَب ويُروَى عنه، وقال: «موسى بن عُبيدة لا يُشتَغَل به»[٢].

---

(١) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/ ٢٩٢).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ١٥١)، وراجع: الكامل، لابن عدي (٩/ ٥١٤)، وتهذيب الكمال، للمزي (٢٩/ ١٠٤).

وكان ﷺ رجلًا صالحًا عابدًا مشهورًا بذلك. قال ابن حِبَّان في ترجمته: «كان مِن خيار عباد الله نُسُكًا وفضلًا وعبادةً وصلاحًا، إلَّا أنَّه غَفَلَ عن الإتقان في الحفظ حتى يأتيَ بالشيء الذي لا أصل له متوهِّمًا، ويروي عن الثقات ما ليس مِن حديث الأثبات مِن غير تعمُّدٍ له، فبَطَل الاحتجاجُ به مِن جهةِ النقل، وإنْ كان فاضلًا في نفسِه»(١).

وأمَّا أخوه عبد الله بن عُبَيدة فلا بأس به، وإنما ضعَّفَه بعضُ الأئمَّة؛ لأنَّ عامَّة حديثه مِن رواية أخيه موسى عنه(٢).

وفي الإسناد عِلَّةٌ أخرى لم يَفطُنْ لها كثيرٌ ممن تكلَّموا على هذا الطريق، وهي الانقطاع بين عبد الله بن عُبَيْدة وعَمَّار بن ياسر؛ فوفاة عَمَّار ﷺ كانت بصفِّين سنة (٣٧هـ) بإجماع العلماء(٣)، وعبد الله بن عُبَيدة لا ندري متى وُلِد تحديدًا، لكنَّهم ذكروا في ترجمته أنَّ الخوارج قتلتْه بقُدَيْد سنة (١٣٠هـ)(٤)، وعلى هذا يَبْعُدُ أنْ يكون سمع من عَمَّار ﷺ.

ويؤيد ذلك أنني لم أقف على رواياتٍ لعبد الله بن عُبَيدة عن عَمَّار إلَّا أحاديثَ يسيرةً جدًّا، لم يُصرِّح في شيءٍ منها بالسماع(٥).

---

(١) المجروحين، لابن حبان (٢/ ١٨٨).

(٢) راجع: المجروحين، لابن حبان (٢/ ٤)، وتهذيب الكمال، للمزي (١٥/ ٢٦٥).

(٣) راجع: الإصابة، لابن حجر (٧/ ٢٩٣).

(٤) راجع: التاريخ الأوسط، للبخاري (٣/ ٣١٩)، والثقات، لابن حبان (٥/ ٤٥).

(٥) راجع: مسند البزار (١٤٢٤)، والأوسط، للطبراني (١٧٣٥)، والحلية، لأبي نعيم (٩/ ٢٣٦)، والضعفاء، للعقيلي (٥/ ٥٤٨).

ويُؤيِّده أيضًا نَصُّ النُّقَّاد على عدم سماع عبد الله بن عُبَيدة مِن صحابةٍ تأخَّرتْ وفاتُهم عن مقتل عمَّار ﷺ؛ مِثل: علي بن أبي طالب ﷺ، وهو متوفى سنة (٤٠هـ). قال أبو زُرعَة الرازي: «عبد الله بن عبيدة -أخو موسى بن عبيدة- عن عليٍّ مُرسَلٌ»[(١)].

بل أنكرَ أبو حاتمٍ الرازي أنْ يكون عبد الله بن عُبَيدة أدرك عُقبَة بن عامر ﷺ، وهو متوفى سنة (٥٨هـ)، فقال: «ولا أرى عبد الله بن عُبَيدة أدرك عقبة بن عامر»[(٢)].

ثُمَّ جابر بن عبد الله ﷺ، تُوفِّي بعد سنة (٧٠هـ) بالمدينة، وكان مِن أهلها، وعبد الله بن عُبَيدة مدنيٌّ أيضًا، ولم يَسمع منه شيئًا. قال يحيى بن معين: «قد روى موسى بن عُبَيدة عن أخيه عبد الله بن عُبَيدة، عن جابر بن عبد الله، لم يَسمَع مِن جابرٍ شيئًا»[(٣)].

وكذلك سَهْل بن سعد الساعدي ﷺ، المتوفَّى سنة (٨٨هـ) -وقيل: (٩١هـ)- بالمدينة أيضًا، تردَّد أبو حاتمٍ في إدراك عبد الله بن عُبَيدة له، فقال: «ويروي عن سهل بن سعد، فلا أدري أدركه أم لا»[(٤)]، وقال ابنُ أبي حاتم في ترجمة عبد الله: «روى عن: عقبة بن عامر، وسهل بن سعد، لا أدري سمع منهما أم لا»[(٥)].

---

(١) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١١١)، وانظر: الإصابة، لابن حجر (٧/ ٢٨٢).

(٢) العلل، لابن أبي حاتم (٤/ ٦٣٨)، وانظر: التاريخ، لابن يونس (١/ ٣٤٧).

(٣) التاريخ عن ابن معين، للدُّوري (١/ ٧١)، والكامل، لابن عدي (٩/ ٥١٥)، وانظر: الإصابة، لابن حجر (٢/ ١٢٢).

(٤) العلل، لابن أبي حاتم، وانظر: معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٣/ ١٣١٢).

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/ ١٠١).

فإذا كان ذلك في سماع عبد الله بن عُبَيدة مِن هؤلاء الصحابة ﷺ، وفيهم مَن عاش بالمدينة بعد عَمَّارٍ أكثر من خمسين سنةً؛ فإنَّ عَدَمَ سماعِه مِن عَمَّار -بل عدم إدراكه- أولى وأظهر.

والخلاصة: أنَّ الحديثَ لا يَصِحُّ عن عمَّار بن ياسر ﷺ بوجهٍ من الوجوه، والله ﷻ أعلم.

المبحث الرابع
بقيَّةُ طُرُقِ الحديثِ عن عمران بن حُصَيْن ﷺ

وللحديث عن عمران بن حُصَين ﷺ طريقٌ آخَر.

فقد أخرجه الطَّبرانيُّ في الأوسط (٣٦٦٠)، عن سيف بن عمر أبي التَّمَّام، عن محمد بن أبي السَّرِيِّ العسقلاني، عن موسى بن طارق أبي قُرَّة، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جَدِّه، عن أبي نُجَيْد صاحب رسول الله ﷺ -وهو عمران بن حُصَيْن-، قال: سمعتُ النبي ﷺ، يقول: «أُمَّتِي كالمطر؛ لا يُدرَى أوَّله خيرٌ أم آخره».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فشيخُ الطبراني قد ترجم له الخطيب[(١)]، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا.

ثُمَّ محمد بن المتوكل المعروف بابن أبي السَّرِيّ، وإنْ وثَّقَه ابن معين، فإنَّ له أوهامًا ومناكيرَ ليَّنَه بها أبو حاتم وغيرُه[(٢)]؛ وقد تفرَّد بالحديث مِن هذا الوجه.

ثُمَّ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم مُجمَعٌ على ضعفه، وبعضُهم يُضعِّفه جدًّا[(٣)].

ويكفي الباحثَ النبيه وجودُ هذا الطريق عند الطبراني وحدَه، وخلوُّ المصادر الأولى عنه؛ دليلًا على وهنه ونكارتِه، والله أعلم.

---

(١) تالي تلخيص المتشابه، للخطيب البغدادي (٢/ ٤٧٥).

(٢) راجع: تهذيب التهذيب، لابن حجر (٩/ ٤٣٥)، وميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ٢٣).

(٣) راجع: الضعفاء، للعقيلي (٣/ ٥٢٤)، وتهذيب الكمال (١٧/ ١١٤).

المبحث الخامس
حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه

والحديث مرويٌّ عن أبي هريرة رضي الله عنه مِن طريقين:

١ الأول: أخرجه ابن أبي الدُّنيا في المطر والرعد (٢٢)، مِن طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن إسماعيل بن عبد الله بن خالد بن سعيد أبي مريم، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إنما مَثَلُ أُمَّتي كمَثَلِ المطر؛ لا يُدرَى أوَّله خيرٌ أم آخره».

وهذا إسنادٌ شديد الضعف؛ فإسماعيل بن أبي أويس فيه ضعفٌ معروفٌ، وله غرائبُ وأخطاءٌ أنكرها عليه النُّقَّاد(١).

ثُمَّ شيخه إسماعيل بن عبد الله بن أبي مريم، قال فيه أبو حاتم الرازي: «لا أعلم روى عنه إلَّا ابن أبي أويس، وأرى في حديثه ضعفًا، وهو مجهول»(٢).

ثُمَّ جَدُّه خالد بن سعيد بن أبي مريم، قال فيه علي بن المديني: «لا نعرفه»(٣)، ولعلَّه هو الذي ترجم له العُقَيليُّ بقوله: «خالد بن سعيد المديني، عن أبي حازم، ولا يُتابَع على حديثه»(٤)، والله أعلم.

---

(١) راجع: الكامل، لابن عدي (٢/ ١٤٨)، وميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٢٢٢)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٣١٠)، وهدى الساري، لابن حجر (ص٣٩١).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ١٧٩).

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٣/ ٩٥)، وراجع: التاريخ الكبير، للبخاري (٣/ ١٥٢)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٣٣٣).

(٤) الضعفاء، للعقيلي (٢/ ٣١٣)، وراجع: لسان الميزان، لابن حجر (٣/ ٣٢١).

٢ **والآخَر**: أخرجه أبو الطاهر المُخَلِّص في المخلصيات (٩٧٣)، مِن طريق يزيد بن عياض، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «مَثَلُ أُمَّتي مَثَلُ القَطْرِ؛ لا يُدرَى أوَّله خيرٌ أم آخره».

وهذا إسنادٌ باطلٌ لا أصل له؛ فإنَّ يزيد بن عياض الليثي مُنكَر الحديث جدًّا، كانت فيه غفلةٌ شديدةٌ وعدمُ تمييزٍ، حتى إنه كان يَقبل التلقين فيُحدِّث بما ليس مِن حديثه. قال الحسين بن علي بن حبَّان: «وجدتُّ في كتاب أبي بخط يده: سُئِل أبو زكريا -يعني يحيى بن معين- عن يزيد بن عياض، فقال: ليس حديثُه بشيء. قلتُ له: يا أبا زكريا، ما كان قِصَّتُه؟ قال: أفسَدُوه ها هُنا ببغداد؛ جَعلوا يُدخِلُون له الأحاديث، فيقرؤها، فأفسَدُوه بهذا. كان لا يَعقِلُ ما سَمِعَ ممَّا لم يَسمع، فكيف يُكتَب عن مِثل هذا؟!»[(١)].

قلتُ: فهذا يُفَسِّر لنا وَصْفَ جماعةٍ مِن الأئمَّة يزيدَ بن عياض بالكذب؛ منهم: مالك بن أنس، وابن معين نفسُه، وأحمد بن صالح المصري، وغيرهما[(٢)]. فمرادهم: يَكذب بلا تعمُّد، كأمثاله مِن الرواة الذين تشتَدُّ غفلتُهم، وبابُهم السلامةُ؛ يُحسِنُون الظَّنَّ بمن يَقرأ عليهم، فيجري على ألسنتهم الكذبُ وهم لا يشعرون.

وليتَ شِعري، حديثٌ يُروَى بإسنادٍ ذهبيٍّ عالٍ: الأعرج، عن أبي هريرة؛ أين كان أصحاب الأعرج مِنه وهم ثقاتٌ كُثُرٌ؟

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب (١٦/ ٤٨٤)، وراجع: تهذيب التهذيب، لابن حجر (١١/ ٣٥٣).

(٢) سؤالات البرذعي، لأبي زرعة الرازي (ص١٤٥)، وتاريخ بغداد، للخطيب (١٦/ ٤٨٤)، وتهذيب الكمال، للمزي (٣٢/ ٢٢١).

فلعلَّ هذا الحديث ممَّا لُقِّنه يزيد بن عياض فتلقَّنَه، ويُشبِه أنْ يكون أحد الوَضَّاعِين قد ركَّبَ لمتنه هذا الإسنادَ الذهبيَّ المشهور: الأعرج، عن أبي هريرة، ثم لَقَّنَه يزيد بن عياض؛ فدخل عليه ورواه.

وقد ذكروا في تلاميذ يزيد بن عياض -وفي تلاميذ الأعرج أيضًا-: أبا بكر بن عبد الله بن أبي سَبْرة، وهو متَّهمٌ بالوضع، قال فيه الإمام أحمد: «كان يَكذِبُ ويَضَعُ الحديث»[1]، فالله أعلم! وبعضُ تلاميذ يزيد بن عياض لم أقف على أحوالهم، فيحتمل أيضًا أن تكون الآفَةُ هنا مِن أحدهم، والعلم عند الله ﷻ.

والخلاصة: أنَّ الحديثَ لا يَصِحُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ إذ يُروَى عنه مِن طريقين كلاهما شديد الضعف، والله أعلم.

(١) العلل لأحمد - رواية عبد الله (١/ ٢٧٧)، وراجع: تهذيب التهذيب، لابن حجر (١٢/ ٢٧).

المبحث السادس
حديثُ عبد اللّه بن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنهما

والحديث مرويٌّ أيضًا عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

فقد أخرجه الطَّبَرانيُّ في الكبير (١٤٠٣٢)، وأبو نُعَيم في الحلية (٢/ ٢٣١)، والقُضَاعيُّ في مسند الشهاب (١٣٤٩)، مِن طريق عُبَيْس بن ميمون، عن بكر بن عبد الله المُزَنِيّ، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «مَثَلُ أُمَّتي مَثَلُ المطر؛ لا يُدرَى أوَّله خيرٌ أم آخره».

وهذا إسنادٌ واهٍ؛ فإنَّ عُبَيس بن ميمون متروكُ الحديث ضعيفٌ جدًّا[1]، ثم هو من أهل البصرة، ومِن تلاميذ ثابت البناني، وحديثُنا هذا يرويه ثابتٌ كما تقدَّم، فلا يَبعُدُ أنْ يكون الحديث عند عُبَيْس عن ثابتٍ، ثم انقَلَبَ عليه، أو دخل عليه في حديثٍ آخر، فرواه بهذا الإسناد، وخصوصًا أنَّه كثيرُ الخطأ كما قال الأئمَّة.

والحديث بهذا الإسناد غريبٌ جدًّا؛ لم يُرْوَ مِن حديثِ ابن عمر إلَّا مِن طريق عُبَيْس، وقد عرفتَ حاله، وأحاديثُ بكرٍ المزني عن ابن عمر مشهورةٌ متداولةٌ بين الثقات، ومخرَّجةٌ في دواوين السُّنَّة الأولى، فأين أصحابها من هذا الحديث حتى يُخَرِّجه الإمام الطبراني ومَن بعده؟ فهذه قرينةٌ ظاهرةٌ على بطلان الحديث من هذا الوجه.

وقد وقع في بعض طُرُقِ هذا الحديث: «عيسى بن ميمون» مكان «عُبَيْس بن ميمون»، وهو تصحيفٌ ترتَّبَ عليه خَلْطُ بعض الأئمَّة بينهما كما سيأتي، بل صحَّحَ

(١) راجع: الكامل، لابن عدي (٨/ ٥٣٢)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (٧/ ٨٨).

بعض المشايخ المعاصرين هذا الإسناد بناءً على أنَّ راوي الحديث هو عيسى بن ميمون الجُرَشِيُّ صاحب التفسير، والصواب في هذا الإسناد: «عُبَيْس بن ميمون»، كما قال الدارقطني في تعليقه على المجروحين: «وقد خلط أبو حاتم -يقصد ابن حبان- في هذه الترجمة، في قوله: عبيس بن ميمون يروي جميع ما ذكره. فأمَّا الذي يروي عن القاسم بن محمد، ومحمد بن كعب القُرَظِيِّ، وزيد بن أسلم، ونافع، وسالم، ونظرائهم؛ فهو: عيسى بن ميمون، ويُكنى: أبا موسى. وأما الذي يروي عن يحيى بن أبي كثير ما ذكره ها هنا، وعن بكر بن عبد الله المزني، وعن يزيد الرقاشي، وثابت البناني، ومحمد بن زياد القرشي، فهو: عُبَيْس بن ميمون أبو عُبَيدة»[1].

فالحاصل: أنَّ الحديث لا يَصِحُّ عن ابن عمر رضي الله عنهما، والله أعلم.

(١) تعليقات الدارقطني على المجروحين، لابن حبان (١/ ٢٠٧).

المبحث السابع
حديثُ عبد اللّه بن عمرو رضي الله عنهما

والحديث مرويٌّ أيضًا عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

فقد أخرجه ابن أبي عمر في مسنده -كما في المطالب العالية (٤١٨٢)- واللفظ له، والطَّبرانيُّ في الكبير (١٤٦٤٩)، مِن طريق عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم، عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد الحُبُلِيِّ، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ المطر؛ لا يُدرَى أوَّله أنفعُ أو آخره».

وهذا إسنادٌ منكرٌ؛ فإنَّ عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقيَّ كان رجلًا صالحًا، لكنَّه ضعيفٌ في الرواية مُنكَرُ الحديث، وقد ضعَّفه جماهير الأئمَّة[(١)]، وفسَّروا تضعيفَه بروايته أحاديثَ مناكيرَ يتفرَّد بها. قال يحيى بن معين: «هو ضعيفٌ، ويُكتَبُ حديثه، وإنما أنكر عليه الأحاديث الغرائب التي كان يجيء بها»[(٢)]، وكذلك قال علي بن المديني: «كان أصحابنا يُضَعِّفونه، وأَنْكَرَ أصحابُنا أحاديثَ كان يُحدِّث بها لا تُعرَف»[(٣)].

وهذا الحديث مِن غرائب ابن أَنْعُم، وينبغي أنْ يُعَدَّ مِن مناكيره؛ فقد تفرَّد بروايته مِن حديث عبد الله بن عمرو، ولا يُعرَفُ هذا الحديث عن ابن عمرو إلَّا بهذا الإسناد، فالحديث مُنكَرٌ مِن هذا الوجه، والله أعلم.

(١) راجع: الكامل، لابن عدي (٧/ ١٣٢)، وتهذيب الكمال، للمزي (١٧/ ١٠٨).

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب (١١/ ٤٧٨).

(٣) سؤالات ابن أبي شيبة، لعلي بن المديني (ص٥٨).

المبحث الثامن
مُرسَلُ عمرو بن عثمان بن عَفَّان رحمه الله

والحديث مرويٌّ بلفظٍ مقاربٍ عن عمرو بن عثمان بن عفَّان مُرسَلًا.

فقد أخرجه الخطيب في المتَّفِق والمفترِق (٢/ ١١٨٠)، وابنُ عساكر في تاريخه (٢٦/ ٢٨٦)، مِن طريق أبي العبَّاس ابن عُقْدَة، عن حبيب بن عثمان الوَضَّاحِيِّ، عن شُعَيب بن إبراهيم الكوفي، عن سيف بن عمر التميمي، عن سعيد بن عبد الله الجُمَحِي، عن عبد الله بن أبي مُلَيْكَة ومحمد بن عبد الرحمن بن فَرُّوخ، عن عمرو بن عثمان، أنَّ النبي ﷺ قال: «أمَّتي أمَّةٌ مباركةٌ، لا يُدرَى أوَّلها خيرٌ أو آخرها».

وهذا إسنادٌ باطلٌ لا يصحُّ؛ فإنَّ ابن عُقْدَة مُتكلَّمٌ فيه بكلامٍ مشهورٍ، ولا يُعتمَد على حديثِه عند أهل العلم، وقد لخَّص حالَه أبو يعلى الخليليُّ، فقال في ترجمته: «مِن الحُفَّاظ الكِبار، وهو شيخُ الشيعة، في حديثِه نَظَرٌ؛ فإنَّه يروي نُسَخًا عن شيوخ لا يُعرَفُون، ولا يُتابَعُ عليها»[(١)].

أقول: وحديثُنا هذا هو ممَّا رواه ابن عُقْدَة عَمَّنْ لا يُعرَف؛ فشيخُه حبيب بن عثمان الوَضَّاحِيُّ لم أعرفه، ولم أجد له ترجمةً، والله أعلم به.

ثُمَّ شُعَيب بن إبراهيم الكوفي، هو راويةُ كُتُبِ سيف بن عمر، وفيه جهالةٌ أيضًا، وقد ترجمَ له الحافظ ابن عدي في الكامل، فقال: «وشعيب بن إبراهيم هذا له أحاديث

(١) الإرشاد، للخليلي (٢/ ٥٧٩)، وراجع: الكامل، لابن عدي (١/ ٤٧٠)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥/ ٣٤٠).

وأخبار، وليس هو بذلك المعروف، ومقدار ما يروي من الحديث والأخبار ليست بالكثيرة، وفيه بعض النُّكْرَة؛ لأنَّ في أخباره وأحاديثه ما فيه تحامُلٌ على السَّلَف»[(١)].

ثُمَّ سيف بن عمر التَّمِيمِيُّ متروك الحديث مشهور، توارد النُّقَّاد على جرحه؛ فضعَّفَه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو داود، وأبو حاتم، وغيرهم، بل اتَّهَمَه بعضُهم بالوضع والزندقة[(٢)].

وعلى هذا، فلا يمكن أنْ يَثبُتَ هذا الحديثُ عن عمرو بن عثمان ﷺ بهذا الإسناد؛ فإنه لم يُرسِلْه ولم يروه يومًا، والله أعلم.

(١) الكامل، لابن عدي (٦/ ٩٣)، وراجع: لسان الميزان، لابن حجر (٤/ ٢٤٧).

(٢) انظر: سؤالات البرذعي، لأبي زرعة (ص٧٢)، والمجروحين، لابن حبان (١/ ٣٤٥)، والمدخل إلى الصحيح، للحاكم (ص١٤٦)، والضعفاء، لأبي نعيم الأصبهاني (ص٩١)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (٤/ ٢٩٥).

المبحث التاسع
خلاصةُ الحُكْمِ على الحديث

بعد دراسةِ طُرُقِ حديث «**مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ المطر؛ لا يُدرَى أوَّله خيرٌ أو آخره**»، يتبيَّنُ أنَّ طُرُقَه كُلَّها ضعيفةٌ لا تَصِحُّ، وبعضها أشدُّ في الضعف مِن بعض.

ويَظهَرُ أنَّ أمثَلَ طُرُقِ الحديث: مُرسَل الحسن البصري، فلا يثبتُ الحديثُ به؛ لعِلَّةِ الإرسال.

ومراسيل الحسن البصري وإنْ قوَّاها بعض الأئمَّة فقد أرادوا بذلك أنَّ أكثرها له أصلٌ من غير الطريق المرسَلَة[(١)]، ولا يلزم مِن ذلك تصحيحُ مرسل الحسن في نفسِه، بل نَصَّ جمهور الأئمَّة على أنَّ مراسيل الحسن مِنْ أضعف مراسيل التابعين، وعلَّلُوا ذلك بأنَّه كان يأخذ الحديثَ عن الثقات وغيرِهم.

قال محمد بن سيرين: «لا تأخُذُوا بمراسيل الحسن ولا أبي العالية؛ فإنَّهما لا يُبَالِيَان عَمَّن أَخَذَا»[(٢)].

وقال الإمام الشافعيُّ: «مراسيل الحسن غير قويَّة»[(٣)]، وقال أيضًا: «عطاء مرسل أَنْفَقُ مِن الحسن مرسل»[(٤)]. ونحو ذلك تقديمُ أبي داود مراسيل عطاء على مراسيل

---

(١) راجع: التمهيد، لابن عبد البر (١/ ٢٥١-٢٥٢)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٥٣٦-٥٣٩).

(٢) السنن، للدارقطني (١/ ٣١٤).

(٣) معرفة السنن، للبيهقي (١٤/ ٣٦٩).

(٤) الأم، للشافعي (٤/ ٣٨٩).

الحسن، مع تفضيلِه مراسيل مجاهد على مراسيل عطاء، وقولِه: «عطاء كان يَحمِلُ عن كُلِّ ضَربٍ»[١].

وقال الإمام أحمد: «ليس في المرسَلاتِ أضعَفُ مِن مراسيل الحسن وعطاء بن أبي رباح؛ فإنَّهما يأخذان عن كُلٍّ»[٢].

وقال البيهقيُّ: «مراسيل الحسن ضعيفةٌ»[٣].

وقال ابنُ عبد الهادي: «ومراسيل الحسن قد عُرِفَ الكلام فيها، وأنَّها مِن أضعف المراسيل»[٤].

وقال الحافظ ابن رجب: «ومراسيل الحسن فيها ضعفٌ عند الأكثرين»[٥].

كما نَصَّ على ذلك أيضًا: الذهبيُّ، والعراقيُّ، وابن حجر، وغيرهم[٦].

والخلاصة: أنَّ حديث «مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ المطر؛ لا يُدرَى أوَّله خيرٌ أو آخره» حديثٌ ضعيفٌ مرسلٌ لا يَثبُتُ عن النبي ﷺ.

وقد ذهب بعضُ أهل العلم -رحمة الله عليهم ورضوانه- إلى تحسين الحديث، أو تصحيحه بمجموع طُرُقِه.

---

(١) سؤالات الآجري، لأبي داود (٢٣٧-٢٣٨).

(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب (١/ ٥٣٩).

(٣) السنن الصغرى، للبيهقي (٥/ ٢٧٨).

(٤) مجموع رسائل ابن عبد الهادي (ص٨٠).

(٥) فتح الباري، لابن رجب (٢/ ١٢٥).

(٦) راجع: الأحكام الوسطى، لعبد الحق الإشبيلي (٣/ ٣٤١)، والموقظة، للذهبي (ص٤٠)، وشرح التبصرة، للعراقي (١/ ٣١٥)، وفتح الباري، لابن حجر (١١/ ٥٤٧).

فقال الحافظ ابن عبد البر: «وأمَّا قوله ﷺ: «أُمَّتي كالمطر لا يُدرَى أَوَّله خيرٌ أم آخِرُه»؛ فرُوِيَ مِن حديثِ أنس، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، مِن وجوهٍ حِسَان»[(١)].

وقال الحافظ ابن حجر: «واحتَجَّ ابنُ عبد البر بحديث: «مَثَلُ أُمَّتي مَثَلُ المطر لا يُدرَى أَوَّله خيرٌ أم آخِرُه»، وهو حديثٌ حسنٌ، له طُرُقٌ قد يرتقي بها إلى الصِّحَّة، وأغرَبَ النوويُّ فعزاه في فتاويه إلى مسند أبي يعلى مِن حديث أنس بإسنادٍ ضعيفٍ، مع أنَّه عند الترمذي بإسنادٍ أقوى منه مِن حديثِ أنس، وصحَّحَه ابنُ حِبَّان مِن حديث عَمَّار»[(٢)].

وقال السيوطيُّ في تخريج الحديث: «الرامهرمزي عن أنس، وهو حَسَنٌ»[(٣)].

وكذلك صَحَّحَه وحسَّنَه جماعةٌ من المشايخ المعاصرين، رحمة الله عليهم.

وفي كُلٍّ ذلك نَظَرٌ؛ فهذه الطرق التي حسَّنُوا بها الحديث -سواء عن أنس أو عَمَّار أو عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم- كلها مُعَلَّةٌ كما تقدَّم؛ فكثيرٌ منها عُرِفَتْ عِلَّتُه بالنظر في أحوال رُواتِه، وما يَسلَمُ مِنها ظاهرًا فقد بانتْ عِلَّتُه بعرضِه على غيره من طُرُقِ الحديث وروايات الثقات الأثبات، وتبيَّنَ أنَّه وهمٌ مِن راويه؛ فكيف يكون حَسَنًا؟

ولهذا نَصَّ الإمام أحمد -وتقدَّم نَقْلُ كلامه- على أنَّ هذا الحديث إنَّما

(١) التمهيد، لابن عبد البر (١٣/ ٩٣-٩٦).

(٢) فتح الباري، لابن حجر (٧/ ٦).

(٣) جمع الجوامع، للسيوطي (٣/ ٢٣).

يُعرَف مِن رواية الحسن مرسلًا، فقال: «إنَّما يُروَى هذا الحديث عن الحَسَن»؛ فكلُّ طريقٍ يُروى به هذا الحديثُ موصولًا فمنكرٌ لا يجيء، وقد تبيَّن ذلك بما تقدَّم.

وأمَّا تقويةُ هذا الحديث بمجموع طُرُقِه الضعيفة، فلا سبيل إلى ذلك أيضًا؛ لأنَّ جميعَ طُرُقِه -إذا استَثْنَيْنا مُرسلَ الحسن- بين أوهامٍ ومناكيرَ شديدةِ الضعف كما تقدَّمَ بيانُه، والمعروف مِن منهج أئمَّة النقد أنَّ أخطاء الرواة وأوهامَهم وما اشتَدَّ ضعفُه لا يصلح للاعتضاد، بخلاف ما كان ضعفُه يسيرًا ولم يتبيَّنْ فيه وَهمُ راويه؛ فهذا الذي يُحتَمَل ويَعتبر الأئمَّةُ به. ولهذا قال الإمام أحمد: «الحديثُ عن الضعفاء قد يُحتَاج إليه في وقتٍ، والمنكر أبدًا منكر»[(١)]. ومِن هذا الباب قول الناقد في الراوي إذا اشتَدَّ ضعفُه: «لا يُكتَب حديثُه»، أو: «اضرِبْ على حديثِه»، وقد قالوا هذه الكلمةَ أيضًا في أحاديث رواها الثقات لَمَّا تحقَّقَ لهم أنَّها أخطاء[(٢)]؛ فيَدُلُّ ذلك على أنَّ أوهامَ الرُّواة المقبولين كأحاديث الرواة المتروكين، لا يُعتَبَر بها عند أئمَّة النقد، ولا يكتبونها إلَّا على سبيل المعرفة والتمييز، وشواهد هذا المعنى مِن كلام الأئمَّة كثيرةٌ جدًّا.

فالحاصل أنَّ الحديثَ ضعيفٌ مرسلٌ لا يَثبُتُ عن النبي ﷺ.

هذا ما يتعلَّقُ بثبوت الحديث والحكم عليه، وفي كُتُبِ الشُّروح وغيرها كلامٌ على الحديث مِن جهةِ متنه؛ وذلك أنَّ ظاهرَه يُعارِض النصوص الدالَّةَ على خيريَّة السابقين الأوَّلِين مِن هذه الأُمَّة؛ كقول النبي ﷺ: «خيرُ الناس قَرنِي، ثُمَّ

(١) العلل، لأحمد - رواية المرُّوذي (٢٨٧).

(٢) العلل، لأحمد - رواية عبد الله (٢/ ٩٦)، وتاريخ بغداد، للخطيب (٢/ ١١٧).

الذين يَلُونَهُم، ثُمَّ الذين يَلُونَهُم»[(١)]، فاجتَهَد العلماء في الجمع بين حديثِنا هذا وما يُعارِضُه، وتنوَّعَتْ وجوهُ الجمع عندهم.

فقال ابن قُتَيْبة: «وأمَّا قوله: «خيرُ أُمَّتي القرن الذي بُعِثْتُ فيه»، فَلَسْنا نَشُكُّ في أنَّ صحابته خيرٌ مِمَّن يكون في آخِر الزمان، وأنَّه لا يكون لأحدٍ مِن الناس مِثْلُ الفضل الذي أُوتوه، وإنَّما قال: «مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ المطر، لا يُدرَى أوَّله خيرٌ أم آخِرُه» على التقريب لهم مِن صحابته، كما يُقال: ما أدري أَوَجْهُ هذا الثوب أحسَنُ أم مؤخَّرُه، ووجهُه أفضل، إلَّا أنَّكَ أردتَ التقريبَ منه. وكما تقول: ما أدري أَوَجْهُ هذه المرأة أحسَنُ أم قَفَاها، ووجهُها أحسن، إلَّا أنَّكَ أردتَ تقريبَ ما بينهما في الحُسْن»[(٢)].

وقال ابن عبد البر: «هذه الأحاديث وما كان مثلها نحو قوله ﷺ: «أُمَّتي كالمطر لا يُدرَى أوَّله خيرٌ أم آخِرُه»... يُعَارضها قوله ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»... وتهذيبُ آثار هذا الباب: أنْ يُحمَل قوله: «قرني» على الجملة؛ فَقَرنُه ﷺ جملةً خيرٌ مِن القرن الذي يليه، وأمَّا على الخصوص والتفضيل؛ فعلى ما قال عُمَرُ في قوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾[(٣)]: «إنما كانوا كذلك بما وصفهم الله: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[(٤)]؛ فمَنْ فَعَل فِعلهم فهو منهم»»[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٦٥٦٣)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص٢٣٧).

(٣) سورة آل عمران (١١٠).

(٤) سورة آل عمران (١١٠).

(٥) الاستذكار، لابن عبد البر (٢/ ١٧٥-١٧٦).

وقال النَّوَويُّ في جوابٍ له عن هذا الحديث: «هو حديثٌ ضعيفٌ؛ رواه أبو يعلى الموصلي من رواية يوسف الصفار، عن ثابت، عن أنس، عن النبي -صلَّى الله عليه وآله وسلَّم-، ويوسف ضعيفٌ باتفاق المحدثين، كثير الوهم، منكر الحديث، ولو صَحَّ لكان معناه أنَّ هذا يقع بعد نزول عيسى -صلَّى الله عليه وآله وسلَّم- حين تظهر البركة ويَكثُرُ الخير، ويَظهر الدِّين بحيث يتشكَّك الرائي؛ هل هؤلاء أفضل مِن أوائل الأُمَّة أم الأوائل أفضل؟ وهذا فيما يَظهر للرائي، وإلَّا فأوَّل الأُمَّة أفضل في نَفْس الأمر... فحصل مِن هذا أنَّ هذا الحديث لو صَحَّ لم يكن مخالفًا للأحاديث الصحيحة؛ كحديث: «خيركم قرني ثم الذين يلونهم»، وحديث: «ما مِن عامٍ إلَّا والذي بعدَه شَرٌّ منه»»[1].

وإنَّما نقلتُ هنا بعضَ ما قيل في الجمع بين هذا الحديثِ وغيره مِن أحاديث الباب؛ إتمامًا للفائدة والبيان، وعلى تقدير صِحَّة الحديث، وإلَّا فقد تبيَّنَ بدراسة أسانيد الحديث أنَّه غيرُ ثابتٍ عن رسول الله ﷺ، والله تعالى أعلم.

(١) الفتاوى، للنووي (ص٢٥٠).

ملحقٌ فيه
أهَمُّ الفوائد المستخرَجة من دراسة الحديث

❁ يُوصَى الباحثُ عند تخريجِ حديثٍ -خصوصًا إذا كانت طُرُقه كثيرةً- تخريجًا شاملًا ودراستِه دراسةً دقيقةً وافيةً بالتنبُّه لما يَمُرُّ به من الفوائد وتقييدها؛ فإنَّه سيحتاج إليها في غير هذا الحديث، وبذلك يكتسب -إن شاء الله تعالى- المَلَكَةَ الحديثيَّة، ويزداد مع تخريج كُلِّ حديثٍ خبرةً وبصيرةً بهذا الشأن.

❁ لا يلزمُ مِن كثرة طرق الحديث ثبوتُه أو تقويتُه بذلك؛ فالعبرةُ بأحوال هذه الطرق ورُواتِها.

❁ لا يغترَّ الباحثُ بتعدُّد مخارج الحديث ومجيئه عن أكثر من صحابي في الظاهر، ولا يَتَعَجَّلْ في عَدِّها شواهدَ للحديث؛ فربما تبيَّنَ له بالنقد الدقيق أنَّ بعضها يرجع إلى بعض.

❁ ينبغي الحذرُ مِن إضمار أحكامٍ سابقةٍ على الأحاديث قبل دراستها، والتيقُّظُ لمداخل الهوى في الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف.

❁ الاختلافات الفرعيَّةُ أو النازلة -أي: الاختلاف على مَن دون المدار- كثيرًا ما تؤثِّر في دراسةِ الاختلاف الأصلي أو العالي؛ فلا ينبغي أن يُهمِلَ الباحثُ الاختلافات النازلة، بل ينظر فيها ويدرسها، ثُمَّ يستصحب نتيجة ذلك في دراسة الاختلاف الأعلى.

❁ تحقيقُ حالِ الإسناد إلى المتابع أو المخالِف مِن الرُّواة خُطوةٌ لا يُستغنَى عنها؛ فثبوتُ المتابعة والمخالفة فرعٌ عن ثبوتِ الرواية.

❁ تلاميذ الراوي الواحد ليسوا على درجةٍ واحدةٍ من حيث إتقانُ حديثه والمعرفةُ به، وتمييز هذا التفاوت تظهر ثمرتُه إذا اختلفوا على شيخهم، فلْيحرِص الباحثُ على معرفة طبقات أصحاب الشيخ -وخصوصًا الحُفَّاظ المشاهير-، ولا يكتفِ بمعرفة أحوالهم الإجماليَّة؛ فالراوي الواحد تكون له حالٌ في نفسِه، وحالٌ مع شيخه المعيَّن، وحالٌ في حديثه المعيَّن.

❁ تفرُّدُ الراوي بالرواية عن شيخٍ مُكثرٍ له أصحابٌ؛ مِن قرائن خطأ الراوي المتفرِّد.

❁ كان أئمَّةُ النقد -بخبرتهم وسعة حفظهم- يُمَيِّزون أخطاءَ الرواة التي تكثر في بعض الأمصار. قال الإمام أحمد -كما تقدَّم-: «وأهل المدينة إذا كان حديثُهم غَلَطًا يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس؛ يُحيلون عليهما».

❁ سلوك الجادَّة -وهو روايةُ الراوي الحديثَ بإسنادٍ مشهورٍ على الألسنة- مِن القرائن التي يَستَدِلُّ بها الأئمَّةُ على وَهمِ الراوي في روايته.

❁ قد يتوارد الأئمَّةُ على إعلال حديثٍ معيَّنٍ والحكم بنكارته، ثم يختلفون في مَن يُحَمَّل عُهدة نكارة الحديث مِن رواته، وفي هذا مجالٌ لاجتهاد الباحث وترجيحه بين أقوال النُّقَّاد، وكذلك الباحث في نَقْدِه قد يجزم بوقوع الوهم في حديثٍ ما، ثُمَّ يتردَّد في تحديد الراوي المخطئ، فلا يَمنَعْه ذلك عن المُضِيِّ في حُكمِه مع تجويز الاحتمالات الممكنة، وفوقَ كُلِّ ذي عِلمٍ عليمٌ.

❁ وقوع التصحيف في الأسانيد والمتون كثيرٌ في مصادر الحديث، وخصوصًا في الأجزاء الحديثية ونحوها، ومن خطورة ذلك أنَّه ربما ينشأ عن تصحيفٍ في بعض طرق الحديث توهُّمُ متابعةٍ أو مخالفةٍ، فيترتب على ذلك تصحيحُ ضعيفٍ أو تضعيفُ صحيحٍ.

❁ الراوي الضعيف إذا اختَلَفَ عليه الثقات في حديثٍ معيَّن على أوجهٍ كثيرةٍ مختلفة، كان ذلك دليلًا ظاهرًا على اضطرابه في هذا الحديث.

❁ النظر في اتصال الإسناد وسماع الراوي ممَّنْ فوقه من الجوانب النقديَّة التي يُقصِّر فيها كثيرٌ من الباحثين، ويبخسونها حقَّها من النقد، وهذا من أسباب ضعف النقد الحديثي في الأزمنة المتأخرة.

❁ من الأمور التي يعتني بها الباحثُ عند تحقيق سماع راوٍ ممن روى عنه: اعتبار مرويَّاته وصيغِ روايته عن هذا الشيخ، والنظر في المواليد والوَفَيَات، والبلدان، وشيوخه الذين ثبت سماعه منهم، والذين نَفَى الأئمَّةُ سماعَه منهم أو إدراكه إياهم، وغير ذلك.

❁ مِمَّا يُستعان به على معرفة الراوي وتمييزه: النظر في شيخه وتلميذه في سياق الإسناد.

❁ عادةُ الحافظ ابن عدي في كتابه الكامل: أنْ يسوقَ في ترجمة الراوي بعضَ مناكيره؛ ليُستَدَلَّ بها على حاله، وقد نَصَّ على ذلك في مقدمة كتابه.

❁ مصطلح «معرفة الحديث» يستعمله النُّقَّاد بعدَّةِ مَعانٍ؛ منها: الضبط، كما في قول أبي حاتمٍ الذي تقدَّمَ نقلُه في المبحث الأول في إبراهيم بن حمزة

الزُّبيري: «لم تكن لهما تلك المعرفة بالحديث». ومنها: النقد وتمييز الصحيح من السقيم، كما في قول أبي حاتمٍ أيضًا: «كان أحمد بن حنبل بارعَ الفَهم لمعرفة الحديث بصحيحه وسقيمه، وتَعلَّمَ الشافعيُّ أشياءَ من معرفة الحديث منه، وكان الشافعي يقول لأحمد: حديثُ كذا وكذا قويُّ الإسناد محفوظٌ؟ فإذا قال أحمد: نعم، جَعَلَه أصلًا وبنى عليه»[1].

❁ مصطلح «صدوق» يستعمله النُّقَّاد أحيانًا بمعنى: العدل؛ فهو صدوقٌ في عدالته وديانته، وقد يكون ضعيفًا في ضبطه وحديثه؛ فهذا مما يُجمَع به أحيانًا بين الجرح والتعديل المتعارضَين.

❁ عدم كتابة الناقد عن الراوي لا يلزم منه تضعيفه إيَّاه في الحديث، كما في قول أبي حاتم المتقدم في المبحث الأول في إسماعيل بن نصر العبدي: «هذا شيخٌ قدريٌّ، ولم أكتُبْ عنه، ولا أرى بحديثه بأسًا».

❁ من موانع تقوية الأحاديث: شِدَّةُ ضعفِها؛ ومن ذلك أنَّ أوهام الرواة لا تُقَوِّي ولا تتقوَّى، وهذا معنى قول الأئمَّة: «المنكر أبدًا منكر».

❁ من منهج أهل العلم في كتب شروح الحديث ومُختلِفه ومُشكِله: توجيه معاني الأحاديث، ودَفْعُ معارضتها لغيرها، ولو كانت ضعيفةً من جهة الإسناد، وذلك على فرض صحتها.

❁ كون الباحث يخالف إمامًا من أئمَّة المتأخرين -في الحكم على حديثٍ أو أحاديث- لا يُسوِّغ له أبدًا إساءةَ الأدب في حقه، أو الاستهزاءَ بكلامه، أو

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١/ ٣٠٢).

الحَطَّ مِن قدره؛ فالتأدُّب مع العلماء حَقٌّ لهم وواجبٌ علينا، وأولى الناس بذلك طلاب العلم، والله المستعان.

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، والحمدُ لله رب العالمين.